تأملات افتراضية في مؤتمر سوتشي

عبد المنعم علي عيسى

ما يفصلنا اليوم عن مؤتمر سوتشي المزمع عقده يومي ٢٩-٣٠ من الشهر الجاري هو ثلاثة أسابيع فقط، وحتى الآن لا تلوح في الأفق أشكاله النهائية أو المعطيات التي يمكن له أن يفضي إليها، ولذا فان من الجائز التعاطي مع الحدث كلوحة كلمات متقاطعة المعلوم منها يساعد في الوصول إلى المجهول، وهذا ما سنحاول أن نفعل، وربما تجدر الإشارة هنا قبيل أن نخوض في ذلك إلى موقف المعارضة الذي يتخذ من المحيط دليلاً إلى تذبذب مواقفه، صحيح أن هذي الأخيرة كانت قد عبرت عن موقفها بالتحفظ منذ إطلاق موسكو لفكرة المؤتمر إلا أن ذلك التحفظ قد ارتفعت نبرته مؤخراً وربما كان ذلك بفعل الحدث الإيراني الحاصل منذ اليومين الأخيرين للعام المنصرم، والراجح هو أن التقييمات التي تزامنت مع الحدث أشارت على صناع القرار بوجوب التروي، فمن شأن تغيير جوهري في الداخل الإيراني أن يؤدي إلى نسف الظروف والمعادلات التي قادت نحو ذلك المؤتمر، ولذا فمن المتوقع بعد انحسار الاحتجاجات في إيران أن تذهب المعارضة من جديد إلى مقاربة المستجدات، خصوصاً أن غالبية الذين تلجأ إليهم للاستشارة أو لشيء آخر ينصحون بإبداء مرونة أكبر، كما حصل إبان زيارة وفد المعارضة مؤخراً إلى القاهرة، وما جرى هو أن الجامعة العربية كانت قد أصدرت بياناً في ٤ من الشهر الجاري في أعقاب لقاء الوفد مع الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، وقد جاء فيه أن هذا الأخير كان قد نصح الوفد بتقديم «تنازلات صعبة» إلا أنها، أي المعارضة، ردت بأنها متمسكة ببيان «الرياض ٢»، وفي ضوء هذه التطورات فان من الراجح أن يتم تأجيل انعقاد المؤتمر على الرغم مما يمكن أن يصيب، أمراً كهذا، صورة الحدث وربما كان ذلك هو المآل الذي تسعى إليه المعارضة، أما فرص انعقاد المؤتمر الإقليمية والدولية فهي لم تتغير، فتركيا اليوم تبدو أمام خيار وحيد هو الانسياق وراء المشاريع الروسية المجترحة لحل الأزمة السورية، حيث لا يبدو أن رسائل الغزل التي ترسلها واشنطن من حين لآخر إليها، والتي تصل إلى حدود الوعد بفتح صفحه جديدة، قادرة على إقناع أنقره بتعديل مسارها الراهن، ليس لأنها لا تريد اللحاق بالركب الأميركي، فهي بالتأكيد سوف تهرول عند أول «غمزة» أميركية تراها جدية، ولكن لأنها ترى أن عودة المياه إلى مجاريها هو أمر يحتاج إلى أكثر من ذلك بكثير، فالطعنة الأميركية لم تأت في الكتف أو في الأصابع وإنما جاءت في القلب، ثم إن الأفعال يجب والحال هكذا أن تسبق الأقوال، ولذا فإن المطبات على الطرقات الموصلة ما بين واشنطن وأنقره تبدو باقية بل وفي حال تزايد أيضاً، ففي الخامس من الشهر الجاري كان إعلان الرئيس التركي دونالد ترامب عن أن الاتفاقات القانونية الموقعة مع الولايات المتحدة قد «تفقد صلاحيتها» وهو أمر يشير إلى أن كلاً من الطرفين يعمل على «تصيد» الآخر، لكن وعلى الرغم من ذلك فانه من الصعب الرهان على دوام الموقف التركي في الخانة التي يجري فيها الآن، فخيار تركيا في هذا السياق لا يبدو خياراً استراتيجياً، بل وأنقره أيضاً ليست مرتاحة للتموضع الجيوسياسي الجديد الذي باتت فيه، وهو ما يمكن تلمسه في العديد من الخطوات كمنح أنقرة في الخامس من الجاري شركات إيطالية وفرنسية عقدا في شأن تطوير وإنتاج نظام دفاع جوي وصاروخي بعيد المدى، وهو أمر يشير إلى أنها تعمل على توسعة فضاءاتها الأوروبية على الرغم من رفض الأوروبيين لانضمامها إلى اتحادهم وهو رفض كان في بعض محطاته مهينا للذات التركية.

إن حالة عدم الارتياح التركي تتأتى من أمرين: أولهما أن العلاقة مع موسكو تبدو انقياداً أكثر منها خياراً فرضته الاحتياجات والظروف، وثانيهما هو أن موسكو كان شرطها الأساس، كما بات واضحا، لعودة علاقاتها مع أنقرة في أعقاب الأزمة التي ولدتها حادثة إسقاط الطائرة الروسية أواخر تشرين الثاني من العام ٢٠١٥، يتمثل في تغيير موقفها من الأزمة السورية بشكل جذري الأمر الذي وافقت أنقره عليه، إلا أنها طلبت أن يكون ذلك تدريجياً.

في ضوء المعلومات المتوافرة عن الأهداف والآليات التي يسعى، ويعتمدها، مؤتمر سوتشي، يبدو أن الغرض الأساس هو إعادة إنتاج القاعدة التي تستند إليها السلطة في البلاد، العملية التي أسماها أمين المجلس القومي الإيراني علي شمخاني في مقابلة على قناة «الميادين» بثت في الثاني من الجاري بالتأسيس لـ«جمعية وطنية سورية» وهو ما يفسر عدد السوريين المدعوين الضخم، فقد أعلن في البدايات عن وفد سوري قوامه ألف مدعو ثم أعلن أن العدد قد ارتفع إلى ١٧٠٠، والمفترض أن يشكل هؤلاء نسيجا رابطا ما بين السلطة بمختلف قياداتها الحزبية والسياسية والأمنية وبين قواعدها الجماهيرية، الأمر الذي يوفر أيضاً فرصة لضخ دماء جديدة وشابة لكنها اكتسبت عبر الظروف التي عاشتها البلاد على مدى سبع سنوات خبرات عالية وهو ما يجعلها أكثر استجابة من غيرها لمجمل الخطوات التي ستتطلبها توافقات التسوية النهائية، وفي الآن ذاته ترحيل تدريجي للقاعدة القديمة التي تمارس ذلك الدور.

هذه العملية بالتأكيد سوف تحتاج إلى عقد اجتماعي جديد يتعايش في ظله السوريون وفي الآن ذاته يرسم الحدود والتخوم الفاصلة ما بين السلطة وبين معارضيها، وهي لن تستند بالضرورة إلى القرارات الدولية التي يمكن أن تلعب دوراً سلبياً في هكذا سياق، ناهيك عن أن هذي الأخيرة لم تكن إلا وليدة لتوازنات إقليمية ودولية في لحظه ما وقد تجاوزتها الأحداث بالتأكيد أما تمسك المعارضة بأدق تفاصيلها، وبالقراءة الخاصة بها، فتلك حالة طبيعية لأن الطرف الأضعف دائماً هو الذي يتمسك بلحظة سياسية يرى أنه لم يعد بإمكانه استعادتها، والأمر هنا لا ينطبق على الصراع العربي الإسرائيلي لأن هذا الأخير يحمل بين جنباته حقوقاً وأراضي لشعوب سلبت ولا بد من استعادتها، على حين أنه لا يعدو في الحالة الأولى صراعاً على السلطة والنفوذ والسيادة داخل البيت الواحد.

قد تكون هذه تأملات افتراضية لصورة قد يجري التقاطها قريبا على الرغم من غموض الكثير من جوانبها، وربما كان هناك جانب آخر غامضاً ولم نشر إليه ويتمثل في الحجم والدور الذي يمكن أن يحظى به الأكراد في سوتشي، وفي هذا السياق تبدو الصورة هنا أكثر تعقيداً وذلك لان الموقف الروسي برمته هو موقف غامض من المسألة الكردية، وهناك الكثير من الممارسات الروسية التي تؤكد ذلك، فإذا ما كانت أنقرة قد وافقت على السير وراء الروس، فذلك كان بالتأكيد في مقابل أمر واحد هو وقوفهم ضد الطموحات الانفصالية للأكراد، ولا بد أن موسكو سبق وقدمت الكثير من تلك الضمانات بهذا الخصوص، وعلى الرغم من ذلك نرى أنها قامت بتوجيه الدعوة للأكراد لحضور سوتشي، والخشية هنا هو أن يكون الرهان الروسي مبنياً على أن خيارات الأتراك ضيقة ولا سبيل لهم للتراجع عن الانسياق الذين هم ماضون فيه، فالمسألة تتعلق بالأمن القومي وقد سبق لأنقرة أن أطلقت عنان عدائها لواشنطن لسبب من هذا النوع، صحيح أن هناك العديد من الأزمات التي فعلت فعلها في تردي العلاقة الأميركية التركية إلى ما هي عليه الآن، إلا أن المؤكد هو أن الدعم الأميركي المطلق للأكراد كان سبباً أولاً في الوصول إلى حال التردي سابق الذكر، ولذا فان الرهان على البقاء التركي في تموضعه الأخير هو رهان خاسر لأنه ببساطه مرتبط بظروف متغيره، ثم إن الانسياق هو من النوع التراكمي الذي لا تظهر آثاره إلا عندما تمتلئ الكأس.

«مرصد» المعارضة والمسلحين محجوب في تركيا!

الوطن

بعدما صال وجال «المرصد السوري لحقوق الإنسان» إعلامياً خلال سنوات الأزمة واعتماده كمرجعية لأخبار الداخل السوري من داعمي المعارضة كتركيا قام نظام الرئيس رجب طيب أردوغان بحجبه.

وعبر «المرصد» في بيان نقلته مواقع معارضة عن «استغرابه» من قيام الحكومة التركية بهذا الحجب لموقعه الإلكتروني، على شبكة الإنترنت في الأراضي التركية والشمال السوري.

واعتبر أن ذلك يتعارض ذلك مع حرية التعبير والرأي التي تدعي الحكومة التركية الدفاع عنها وحمايتها، كما يتعارض مع المادة ١٨ و١٩ من العهد الدولي للحقوق المدنية.

وتأسس «المرصد» في أيار ٢٠٠٦، متخذاً من العاصمة اللندنية مقرًا له، واتهم خلال السنوات الماضية بتغطيته غير الدقيقة للأحداث الميدانية في سورية، على حين تعتمد عليه وسائل الإعلام العربية والعالمية في تغطياتها للشأن السوري.

كما يتهم بارتباطه بجهات سياسية، الأمر الذي نفاه البيان، مؤكداً أنه «لا يرتبط بأي تنظيم أو جهة سياسية أو عسكرية في سورية أو غيرها من دول العالم».

ورغم أن الحجب تم أمس الأول إلا أنه وحتى ساعة إعداد هذا الخبر لم يتضح سبب الحجب، على حين أرجع البعض ذلك إلى سياسة «المرصد» نفسه، المتبعة وآلية تعاطيه وتغطيته للأحداث في المناطق التي يسيطر عليها الكرد في شمالي سورية. ويعكس حجب «المرصد»، سياسة أردوغانية مستمرة بقمع الإعلام على اختلاف توجهاته، حيث يمتلك أردوغان سجلاً أسود في التعامل مع الإعلام.

ولا تزال قضية الصحفي الألماني التركي دنيز يوجل مراسل صحيفة «دي فيلت» المعتقل في تركيا منذ شباط في العام الماضي، ماثلة للأذهان، فتهمته «التجسس» ويصر أردوغان على وصفه بأنه «انفصالي كردي عميل»

وكانت قضية يوجل من بين عدة قضايا أدت إلى توتر العلاقات التركية الألمانية، وانتقدت ألمانيا حملة القمع الواسعة التي شنتها أنقرة عقب المحاولة الفاشلة التي اعتقل خلالها نحو ٤٣ ألف شخص وأقيل أو أوقف عن العمل نحو ١٠٠ ألف آخرين.

حراب المعارضة تستمر باستهداف «سوتشي» وتروج لتأجيله

وكالات

استمرت المعارضات السورية الخارجية بتوجيه حرابها على مؤتمر الحوار الوطني المقرر انعقاده في أواخر الشهر الجاري بمدينة سوتشي، وهاجمت المؤتمر وراعيته روسيا، وروجت إلى تأجيله.

ونقلت وكالة «آكي» الإيطالية عن مصادر في المعارضة لم تسمها أن روسيا تتجه للإعلان عن تأجيل موعد سوتشي «بناء على إلحاح إيراني سوري».

وأوضحت المصادر، التي كانت مدعوة لحضور المؤتمر، وفقاً لوكالة «آكي»، أن «العديد من الإشكالات برزت للروس منذ مطلع العام تدفعهم لتأجيل المؤتمر ربما لشهر آخر»، وأن طهران ودمشق «ألحا على تأجيله، على أمل أن تُحلّ هذه الإشكالات المتعلقة بهما».

ولم تستبعد المصادر، أن تكون الأحداث التي شهدتها إيران منذ مطلع العام السبب المباشر للموقف الإيراني، ورغبة الحكومة السورية بالسيطرة على إدلب شمال سورية قبل انعقاد المؤتمر ليكون الموقف العسكري حاسماً لمصلحتها.

من جانبه أكد عضو «الائتلاف» المعارض عبد الباسط سيدا أن التراجع الدولي حول الشأن السوري جعل روسيا تستفرد بخيوط هذا الملف، وهذا دفعها للتسويق لـ«سوتشي»، معتبراً أن الحل في سورية لا يمكن أن يكون من خلال اجتماع عام وسط حالة التعقيد السياسي والعسكري، وأن «المشاركة في سوتشي ستضر» بما سماه «الثورة».

من اجتماع سابق لمعارضة «الرياض» لتنسيق المواقف بشأن المشاركة في «جنيف ٨» و«سوتشي» (عن الإنترنت – أرشيف)

واعتبر سيدا، أن «هناك حالة شبه جمود حول الوضع في سورية، وانطلاقاً مما جرى في الجلسة الأخيرة في جنيف، نرى أن هناك استفراداً روسياً بالملف السوري نتيجة عدم اختراق في هذا الملف، وهذا أدى إلى التسويق لمؤتمر سوتشي وبهذه الخطة يحاولون أن يستكملوا الجهود التي بذلوها في أستانا.

وادعى سيدا أنهم «سوقوا أستانا بذريعة أنها مباحثات ميدانية في سبيل حل الإشكالات الميدانية في جنيف، ولكن فيما بعد وجدنا بأن العمل في جنيف لم يخرج بنتيجة، لذلك نلاحظ بأن الروس وجدوا أن الفرصة باتت متوافرة بالنسبة لهم».

وبين سيدا أنه ليس بمقدور الأوروبيين التحرك بعيداً عن الولايات المتحدة الأميركية، لكن في ظل عدم فاعلية ووضوح الموقف الأميركي سيكون على الأوروبيين، وفق رأيه، التفاعل مع الموقف الروسي سياسياً، مع أنهم لا يسيرون في الاتجاه نفسه، واستدرك: لكن بنهاية المطاف هنالك مصالح دولية وعلاقات لابد أن تأخذ بعين الاعتبار، وما دام الروس يمتلكون زمام المبادرة يحاول الأوروبيون بمختلف الصيغ التعامل مع الموقف الروسي بما يضمن تلك الحسابات والمصالح مع تيقنهم باستحالة الوصول إلى حل كامل شامل من دون الموقف الأوروبي والأميركي الواضح كما ذكرنا سابقاً.

وبدا أن سيدا لا يحسن قراءة الموقف الأوروبي جيداً، فرأى أن «الأوروبيين لا يرون بأن الحل يتمثل في وجود (الرئيس بشار) الأسد، لكنهم يرون بأنه لا حل في المدى المنظور من دون تجاوز هذه العقدة الخلافية»، عازياً السبب إلى الموقف الأميركي الغائب والتركيز الروسي على تسويق وجهة نظرهم وحلهم، معتبراً أن هذا الحل يتضمن وجود الرئيس الأسد.

وأضاف: إلى جانب ذلك ينطلق الأوروبيون من واقع التحولات الإقليمية وتبدل أولويات الدول الإقليمية التي كانت تدعم المعارضة السورية، لكنه أقر بأن حالة المعارضة بالوقت الحالي لا تقدم البدائل التي يمكن أن تقنع الأوروبيين بأن البديل جاهز، وبالتالي يمكن دعمه ومساعدته.

واستقراً سيدا وجود عدة عوامل تتحكم بالموقف الأوروبي «وربما يميلون إلى تجزئة الحل إن صح التعبير والخروج بحل ترقيعي يكون مقدمة لخطوة أخرى وبكل الأحوال الأوروبيون ينتظرون الموقف الأميركي دون بلورة معالم هذا الموقف ولا أعتقد بأنه يمكن للأوروبيين أن يقدموا شيئاً جدياً يمكن البناء عليه.

وحرص سيدا على السير في ركب زملائه المهاجمين لمؤتمر سوتشي واصفاً الأخير بأنه «كرنفال وليس مؤتمراً»، وأنه من الواضح أنه حل أو صيغة من صيغ الحل الروسية؛ معتبراً أن روسيا تحاول أن تفرض هذا الحل على السوريين وتستغل بذلك الغياب الفاعل للدور الأميركي وعدم قدرة الأوروبيين على تقديم الحل البديل لأوضاع المنطقة، تبدل أولويات الدول الإقليمية، واقع المعارضة السورية بعد التدخل الروسي الفظ ميدانياً، وبالتالي تمكنها من إضعاف الموقف الميداني كل هذه المسائل تأخذها روسيا كمرتكزات في سبيل تسويق سوتشي، معرباً عن عدم اعتقاده أن يؤدي المؤتمر إلى حل ملموس.

معهد «بروكينغز» الأميركي: المُعارضة لن تحصل على شيءٍ سياسياً وواشنطن تخلّت عنها

وكالات

رأى محللون أن المعارضة السورية لن تحصل سياسياً على شيء بعدما أثبتت عدم قدرتها على الصمود ميدانياً، وتخلي واشنطن عنها.

ووفقاً لمواقع الكترونية نظّم معهد «بروكينغز» الأميركي ندوةً حول الأزمة السوريّة، بمشاركة خبراء حول قضايا تتعلّق بسياسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومسائل الأمن، وتمّ التداول في نهايات الأزمة السوريّة واستشراف المستقبل.

الأستاذة في علوم الاتصالات في جامعة ميامي رولا جبريل، رأت خلال الندوة أن مَن يعتقد أن المعارضة السوريّة يُمكن أن تُحقق من خلال محادثات جنيف شيئاً كانت عجزت عن تحقيقه عسكرياً على الأرض، يكون واهماً، معتبرة أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيكون الوسيط في أي ترتيبات سياسية ذات صلة والضامن لها في الوقت نفسه.

ولفتت جبريل إلى أن أفضل خيار أمام الولايات المتحدة، هو مجرد اعترافها بأنها تخلّت عن أهدافها الإستراتيجية في سورية لأن «ترامب لا مصلحة له في هذا البلد، ويبدو أنه غير مستعد لاحتواء بوتين أو مواجهته. لذلك، من الناحية العملية، تخلّت الولايات المتحدة عن المعارضة السورية والشعب السوريّ». وبعدما شددت جبريل على أن العمليات العسكرية الرئيسيّة في سورية وصلت إلى نهايتها فعلياً، اعتبرت أن الوضع الحالي لا يضمن الاستقرار ولا السلام.

من ناحيته، أكد المحلّل السياسيّ في المركز العربيّ بواشنطن جو معكرون، أن قرار واشنطن في تموز العام الماضي بوقف تسليح المسلحين في سورية، أغلق خطوط الإمداد للمعارضة المسلحة في الجبهتين الشمالية والجنوبية، وأن واشنطن دعمت مفهوم موسكو حول مناطق «خفض التصعيد» في طول البلاد وعرضها.

واستدرك معكرون قائلاً: في حين أن القوى الخارجيّة تضع خططًا بعيدة المدى لسورية في حقبة ما بعد النزاع، إلا أن بلورة نظام مزدهر ومستقر لن يكون في متناول اليد، ذلك أن النزاع المسلّح برأيه ينزاح بالتدريج ليصبح معركة سياسية ستُحدد أي سورية ستنبثق من أتون الحرب، ومَنْ سيُدير أجهزة الأمن، والسياسة العامة، والاقتصاد، فيها، على حدّ تعبيره.

واعتبر معكرون أن وقف العداوات لم يأت حصيلة تفاوض الأطراف السورية المتناحرة على تسوية ما، بل وُلد على يد عوامل خارجية هي التي فَرضته، موضحاً أن اصطفاف تركيا مع روسيا وإيران هو الذي أدى إلى وقف إطلاق النار الهش في كل أنحاء سورية في كانون الأول الماضي. ورأى أن الحرب انتهت مع اتفاقية وقف إطلاق النار الأميركيّة-الروسيّة في جنوب سورية في تموز العام الماضي، ولكنه دعا إلى معالجة التوترات المتواصلة على طول حدود الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل وتركيا، وإلا «فقد يؤدي ذلك إلى قتال غير متناظر بين إسرائيل وحزب الله، أو بين تركيا والقوات الكرديّة».

الأستاذ المشارك في الجامعة الأميركية في باريس البروفيسور زياد ماجد، اعتبر أن «الحرب في سورية لم تنته، لكن حقبة منها صارت خلفنا» وأنّ الخريطة السورية المفتّتة اليوم، والاحتلالات الأجنبية، والأجندات السياسية المتنابذة قد تولّد مواجهات جديدة: في إدلب، حيث جبهة النصرة (الإرهابية) هدف معلن لأكثر من طرف على غرار روسيا والولايات المتّحدة والعديد من القوى المحلّية».

ورأى ماجد إمكانية التوتّر بين تركيا والقوى الكردية في الشمال والشمال الشرقي السوري، إلى صراع مسلّح، لافتاً إلى أنه في الشرق، ثمة «تسابق على الهيمنة على مساحات واسعة، قد يتحوّل إلى صدام عسكري مباشر، ومن الممكن أن تترافق، في العديد من المناطق في سورية، مع قيام مقاتلي تنظيم داعش المهزومين بتفجير سيارات مفخّخة وتنفيذ عمليات انتحارية».

حالة من الخذلان والتململ بعد تخلي أميركا عما بقي من جيوب «الميليشيات المسلحة» (عن الإنترنت – أرشيف)

تقرير: دعم قطري وسعودي للإرهاب بستار «إنساني»

وكالات

كشفت تقارير إعلامية عن ضلوع قطر والسعودية بتمويل الإرهاب في سورية باسم المنظمات الإنسانية.

وقالت صحيفة «لو تومب» السويسرية: إن تحقيقات استخباراتية تم فتحها حول علاقات مشبوهة لقطر وللعائلة المالكة القطرية بدءاً من حاكمها تميم بن حمد آل ثاني، مع شخصيات داعمة للإرهاب، بعدما تمكنت أجهزة الاستخبارات السويسرية من تجنيد شخصية سعودية مقربة من العائلة المالكة، التي أرسلت لها معلومات عن تلك الشخصيات المرتبطة بقطر.

وبحسب الصحيفة، أجرت الاستخبارات السويسرية عدة مقابلات واجتماعات سرية مع أحد أفراد عائلة عبيد الغنية والمؤثرة في السعودية، وهو طارق عبيد، في فنادق ومكاتب خدمات في زيورخ وحولها، قدم خلالها عبيد «معلومات سرية» عن قائمة الإسلاميين، التي وضعتهم السعودية وحلفاؤها على قائمة سرية للداعمين للإرهاب، بينهم ٣ أسماء كبرى، هم عبد الرحمن النعيمي، مؤسس منظمة «الكرامة» ومقرها جنيف، وعلي السويدي، رئيس المجلس الإسلامي العالمي «مساع»، على حين كان الاسم الثالث، نيكولا بلانشو، سلفي وداعية شهير، مسؤول عن «المجلس المركزي الإسلامي السويسري».

وأوضحت أن الشخصيات الثلاث ومنظماتهم كانوا يدعمون التنظيمات الإرهابية بصورة سرية عن طريق باب «المساعدات الإنسانية».

وقالت الصحيفة: إن الاستخبارات اكتشفت أن النعيمي، كان مديراً سابقاً لمؤسسة «عيد آل ثاني» الخيرية القطرية، التي يديرها حالياً، علي السويدي، التي كان نشاطها المعلن، هو «تمويل المساجد في العالم»، وأنها اكتشفت أن نشاط تلك المؤسسة غير المعلن تمويل وتسليح وتدريب الجماعات الإرهابية، وتحديداً تنظيم القاعدة في سورية، أو ما يعرف بتنظيم جبهة النصرة الإرهابي».

وأوضحت «لو تومب»، أن الاستخبارات تحقق في صلات أيضاً «طرف ثالث»، عبد الله بن محمد بن سليمان المحيسني، المعروف باسم «عبد الله المحيسني» بتلك الجماعات، مشيرة إلى أن المحيسني، داعية سعودي وزعيم روحي لجبهة النصرة الإرهابي.

وتشير التقارير الاستخباراتية إلى أن المحيسني تربطه علاقات وثيقة مع النعيمي والسويدي.

وأضافت الصحيفة قائلة: «على الرغم من أن وزارة الخزانة الأميركية، سبق أن أشارت إلى التحويلات المالية بين النعيمي وجبهة النصرة، إلا أن هذه العلاقة لا تزال غير مفهومة ولا مبررة، وهو ما يثير قلق الاستخبارات السويسرية».

ونقلت «لو تومب» عن مصدر له صلة وثيقة بالتحقيقات، قوله: «خلال الخريف الماضي، أحال المدعي العام للاتحاد السويسري ٣ أعضاء من المجلس الإسلامي السويسري في برن للتحقيق، لنشرهم مقابلة تلفزيونية أجريت مع عبد الله المحيسني عام ٢٠١٥ في سورية، بصفته زعيم جبهة النصرة، التابعة لتنظيم القاعدة».

أما بالنسبة لمنظمة «الكرامة» التي أسسها النعيمي، قالت الصحيفة: إن المنظمة «سيئة السمعة» لدى كثير من أجهزة الاستخبارات العالمية، وخاصة أنها تضم في صفوفها معتقلين سابقين في سجون «غوانتانامو».

كما أن تلك المنظمة سبق لها أن استضافت، محمد أموازي، التابع لتنظيم داعش الإرهابي، الذي تم تصنيفه كإرهابي «بالغ الخطورة» وحصل على لقب «سفاح داعش في سورية»، نظراً للجرائم الكبيرة التي ارتكبها.